من ان تسمك اي تمسكه ومنه العقل لانه يمنع القبائح والعاقلة اهل الديوان
وهم العسكر وعند الشافعي اهل العشيرة وهم العصبات لمن هو منهم فخطأ
عليهم كل دية وجبت بغير القتل خرج ما انقلب مالا بصلح او بشبهة كقتل
الاب ابنه عمدا فديته في ماله كما مر في الجنايات تؤخذ منه عطايا عام واحد من ارفاقهم
والفرق بين العطية والرزق ان الرزق ما يفرض في بيت المال لتقدير الحاجة
والكفاية مشاهرة او ميامنة والعطاء ما يفرض كل سنة لا لتقدر الحاجة بل
لصبره وغنائه في امر الدين في ثلاث سنين من وقت القضاء وكذا اما يجب
في مال القاتل عمدا بان قتل الاب ابنه تؤخذ في ثلاث سنين عندنا
وعند الشافعي يجب حالا فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث او اقل اخذ
منه لحصول المقصود وان لم يكن القاتل من اهل الديوان فعاقلته فصلته
واقاربه وكل من يناصر هو بنو النصير البصريون وتقسم الدية عليهم في ثلاث
سنين لا يؤخذ في كل سنة الا ربعها او ربعها وثلث ولم ترد على محل واحد
من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة على الاصح ثم السنين بمعنى الحلبات
فهنا ثلاث فليحفظ فان لم تسع العشيرة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل نسبا
على ترتيب العصبات والقاتل عندنا كاحدهم ولو القاتل امرأة او صبيا
او مجنونا فبيت اركبهم على الصحيح ويلحق عاقلة المعتق قبيلة سيده ويعقل
عن مولى الموالاة مولاه وقبيلة مولاه واعلم انه لا تعقل عاقلة جناية
عبده ولا عمد وان سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عمدا كما مر ولا ما لزم
بصلح او اعتراف ولا ما دون نصف عشر الدية لقوله عليه السلام لا تعقل
العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما دون ارش الموضحة بل الجاني
الا ان يصدقوه في اقراره او تقوم حجة وانما قبلت البينة هنا مع انها لا تقبل
مع انها لا تقبل معه لانها تثبت ما ليس ثابتا باقرار المدعى عليه وهو الجرح
على العاقلة ولو تصادق القاتل واولياء المقتول على ان قاضيا قضى بالدية
على عاقلته بالبينة وكذبتها العاقلة فلا شيء عليها اذ لا على العاقلة لا بتصادقهما
ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله الا حصته لان تصادقهما حجة في حقهما دون غيرهما واعلم ان
الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه ولو كان صبيا فالخصم ابوه خانية قلت
ليوخذ من قوله الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة الفتوى وفي ان صبيا
قتل عين صبية فماتت فاراد وليها تحليف العاقلة على نفي فعل الصبي والحلف
اذ لا تحلف لان ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير متوجهة على العاقلة وفيه شيء
وهو ان العاقلة لو اقر وا بفعل الجاني هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضى عليهم
بالدية ام لا فان قلنا نعم ينبغي ان يحرر الحلف في حقهم لظهور فايدته قاله المصنف

بعض ثبوت

فيجبر وان جنى حر على نفس عبد خطأ فهي على عاقلته يعني اذا قتل لان العاقلة
لا تتحمل اطراف العبد وقال الشافعي لا تتحمل النفس ايضا ولا يدخل صبي ولا امرأة
ومجنون في العاقلة اذ الوجب تناصروا يعني لو القاتل غيرهم والا فيدخلون
على الصحيح كما مر ولا يعقل كافر عن مسلم ولا بعكسه لعدم التناصر
والكفار بعضهم اولى ببعض فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان الكفر كلا ملة
واحدة يعني ان تناصروا والا فالى ماله في ثلاث سنين كالمسلم كما بسط
في المجتبى واذا لم يكن للقاتل عاقلة كلفته وجربي استلم فالدية في بيت
المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى درر وتوارثه وجعل الزيلعي رواية
وحرنها في ماله رواية شاذة قلت وظاهر ما في المجتبى عن خواهر زاده
من ان شاهرهم قد لا يعدم وبيت المال قد لا يهدم يرجح وجوبها في ماله فيؤخذ
في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة كما نقله في المجتبى عن الناطفي قال وهو احسن
لا يدري حفظه واقره المص فليحفظ فقد وقع في كثير من المواضع انها
في ثلاث سنين فافهم وهذا اذا كان القاتل مسلما فلو ذميا ففي
ماله اجماعا تؤاخذ به ومن له وارث معروف مطلقا ولو بعيدا او محرما
برق او كفر لا يعقله بيت المال وهو الصحيح كما بسط في الخانية وعاقلة
المعجم وبه جزم في الدرر قاله المص لعموم تناصرهم وقتالهم عوا قل لا نهم
يتناصرون كالاسكوبية والصيادين والصرافين والسراجين فاهل محلة
القاتل وصنعته عاقلته وكذا كل طلبة العلم قلت وبه افتى الحلواني
وبحرر خاتمة زاد في المجتبى والحاصل ان التناصر اصل في هذا الباب
ومعنى التناصر اذا اجتمعوا اثم قاموا معه فكما ستة وتمامه فيه وفي شرح
البصاير معزيا للخانية والحق ان التناصر فيهم بالطرف فهم عاقلته الخ
فليحفظ كتاب الوصايا يجمع الوصية والايصاء يقال
اوصى لفلان اي جعله وصيا والاسم منه الوصاية ويجيء في باب مستقل
واوصى لفلان بمعنى حكم بطل فيه الوصية فح ما يملك مضاف الى ما بعد
الموت عينا كان او دينا قلت يعني بطريق التبرع ليخرج نحو الاقرار
بالدين فانه نافذ من كل المال كما سيجيء ولا يبرأ منه وهو بها لحق تعالى تامل
وما على ما في المجتبى اربعة اقسام واجبة بالزكاة والكفارات وفدية
الصيام والصلاة التي فرط فيها وصاحة لغني ومكروهة لاهل فسوق والا
فمستحبة ولا يجب للوالدين والاقربين لان ايتاء البعيد منسوخ بايتاء الساعي
سببها ما هو سبب النيرات وشرائطها كون الموصي اهلا للتبرع فلم يجز
من صبي ومجنون ومكاتب الا اذا اضاف لعتقه كما يجيء وعدم استغراقه بالدين

Copyright © King Saud University

مطلب
من لا عاقلة له فالدية
في ماله في ثلاث سنين

مطلب
لا عاقلة للمعجم

واذا قيدت بكونه حرا يخرج العبد والمكاتب والمدبر والمعتق
ان التناصر يستلزم الارث لقاعدة الشرع قلت
وتعقل كافرا واحد الكفرة والصاحب قيد
وحينئذ فالدية في ماله او
بيت المال فتامل